فتح معبر كارني بسبب الضغط الامريكي يجب أن يشكل نموذجا لخطوات أكثر جرأة

على اسرائيل المحافظة على سلطة الفلسطينيين وإلا فانها ستجد نفسها أمام نظام وصاية دولية لا ترغب فيه

■ كان من الممكن أن يشكل فتح معبر كارني واغلاقه موضوعا لنشرة تحرير لولا أنه يمثل ضائقة انسانية لأكثر من مليون انسان يعيشون في قطاع غزة، حيث قُطعت عنهم المواد الأساسية الآخذة في النفاد. في الصباح يتحدثون عن أن المعبر مغلق بسبب «انذار ساخن»، وبعد ساعات يفتحونه فتمر عدة شاحنات الى أن يُغلق من جديد. لقد كانت دعوة ممثلين اسرائيليين الى منزل السفير الامريكي كافية لقيام القائم بأعمال رئيس الوزراء بتوجيه أوامره للجيش بفتح المعبر «بصورة محدودة». المتحدثون باسمه أكدوا أن ليس الضائقة نفسها هي التي تقلق اولمرت، وانما «الأصداء الدولية التي بدأت تتردد من جراء ذلك».

يتبين مرة اخرى أن «الأصداء الدولية» هي العامل الوحيد الذي يمكنه أن يغير سياسة اسرائيل، وليس الانتخابات العامة، وأن الاملاءات الامريكية تبدد أي موقف اسرائيلي يتصف بـ«السيادة الاعتزازية». الخوف من ردود الفعل الدولية هو الحاجز الأكثر فعالية أمام الخطوات المتسرعة، وغياب مثل هذا الخوف سيشكل إذنا باتخاذ خطوات جبروتية تحظى بردود فعل شعبية حماسية وكأنها اعمال بطولية وليست عبارة عن اعمال تتم خلسة.

غياب ثلة المراقبين الدوليين كان كافيا لاسرائيل حتى تلتقط الفرصة وتقوم بعملية أريحا الاستعراضية من دون أن تخشى قوة القبضة الامريكية. الاهانة التي لحقت بالسلطة ورئيسها محمود عباس (والشعب الفلسطيني كله) لن تكون سببا لتوجيه الانتقادات لاسرائيل، ذلك لأن السلطة ورئيسها على حد سواء موجودون كأسوأ الأمرين ولا أكثر، والكل يعرف أنهما باقيان بسبب التقاء المصالح المتناقضة التي تؤيد بقاء الوضع الراهن العنيف وغير المستقر فقط بسبب الخوف من أن يؤدي انهياره الى وضع أشد سوءا. هذا هو السياق الذي يتوجب النظر من خلاله الى قضية استمرار بقاء الوهم المسمى «السلطة الفلسطينية». لقد جرى حديث طويل عن أن الاستخدام الهزلي لعبارات مثل «الحكومة» و«البرلمان» لوصف المؤسسات الفلسطينية يهدف الى تغطية واقع الفوضى المطلقة والاستمرار في منظومة توزيع الصدقات المسماة «المساعدة الدولية».

شاحنة تحمل طحين تغادر معبر كاريم شالوم جنوب قطاع غزة

الاصوات التي تدعو الى حل السلطة تعتقد أن وجود هذا الوهم بحد ذاته يساعد اسرائيل على مواصلة احتلالها المفتخر من دون أن يتوجب عليها أن تفي بالتزاماتها كدولة احتلالية، وأن تواصل في نفس الوقت تجميل النفقات المالية الباهظة للدول المانحة. في المقابل يدعي أنصار الابقاء على السلطة حتى في ظل الوضع البائس السائد، بأن مجرد بقائها يعتبر رمزا لمطلب حق تقرير المصير، وأن أنشطتها في المجال المدني هامة مهما بلغت محدوديتها من اجل بناء الأمة الفلسطينية والشعب الفلسطيني المحتاج لمؤسسات وطنية.

يبدو أن ميزان الربح والخسارة بصدد بقاء السلطة أو عدمه يخدم مصالح اسرائيل أكثر من المصالح الفلسطينية. اسرائيل معنية بالسلطة كرمز لتنظيم ارهابي (خصوصا بعد اقامة حكومة حماس)، وهي ايضا معنية بالحفاظ على الوضع الراهن الذي يغطي الحملة الانتخابية كـ«خطوات انطواء أحادية الجانب»، ولكنه في الواقع يكرس نظام الكانتونات الذي تتأكد استقلاليته يوميا من خلال ما يحدث في معبر كارني.

انفراط عقد السلطة سيزعزع هذا الوضع الراهن، إلا أنه لن يؤدي الى حالة من الفوضى كما يخشى الكثيرون. الأسرة الدولية ستضطر الى التدخل فيما يحدث، وإلا فان كارثة انسانية لا يتمكن أحد من التنصل منها، ستحدث. الوضع الراهن الذي تسعى اسرائيل الى تكريسه يثير الضجر والسأم اللذين يُبعدان الأسرة الدولية بدورها عن التدخل، إلا أن حل السلطة سيفرض نظام وصاية فعليا وليس فقط من اجل مراقبة تواصل الدعم المادي للشعب الفلسطيني.

اسرائيل التي تعارض تدويل الصراع بصورة قوية من خلال التطلع لتكريس تفوقها المطلق من دون تدخل خارجي، ستواجه معضلة صعبة: اذا عارضت، ستضطر بنفسها الى اقامة حكومة سلطوية في المناطق، بما في ذلك تمويل هذه الحكومة. واذا لم تعارض، فسيقام لاول مرة حاجز ناجع أمام سيطرتها الوحدانية.

نظام الوصاية الفعلي سيشكل من دون شك سلطة فلسطينية لن تكون قائمة على أساس اتفاق اوسلو الذي لم تُبق منه اسرائيل إلا البنود المريحة لها. تحت رعاية نظام الوصاية المؤقت هذا (الذي تتراكم تجربة تطبيقه في اماكن مختلفة في العالم) سيُمكّن السلطة من اجراء مفاوضات من دون أن تخشى الاملاءات أو المقاطعة، ذلك أنه قد تبرهن بأن مجرد التهديد بالعقوبات الدولية يكفي لتخفيف الخطوات الاسرائيلية المتغطرسة.

فتح معبر كارني بسبب الضغط الامريكي يجب أن يشكل نموذجا لخطوات أكثر جرأة. وليس من حق من لا يريد التفاوض مع السلطة أو دفع مليار دولار سنويا للحفاظ على الاجهزة السلطوية في المناطق المحتلة، أن يوجه انتقاداته عندما يجد نفسه أمام البديل: نظام الوصاية.

ميرون بنفنستي
باحث يساري ومستشار سابق لكوليك
(هآرتس) 2006/3/23

تقسيم القدس لم يعد بقرة مقدسة عند الاسرائيليين

■ انقضت عشر سنين فقط منذ اتهم الليكود شمعون بيريس بأنه سيُقسم القدس. أمس، في حديث جماعي أداره بينهم ممثلو الاحزاب، في معهد القدس لبحوث اسرائيل، تبين أنه في الخطاب السياسي لانتخابات 2006، لم يعد «تقسيم القدس» كلمة نابية، بل أصبح تعبيرا كلاميا مشروعا. لقد جلس ممثلو «الليكود»، و«الاتحاد الوطني ـ المفدال» و«شاس» بعضهم بجانب بعض. وتحدث ممثلو كديما، والعمل وميرتس بصراحة عن التقسيم. رفضه ممثلو الليكود، والاتحاد الوطني ـ المفدال وشاس، لكن أحدا لم «يسقط عن الكرسي»، وتبين أن الموضوع العاطفي في ظاهر الأمر قضية يجوز التحدث بها. لم يعد محظورا. لم يعد بقرة مقدسة.

نموذج التقسيم المتحدث عنه معلوم منذ عدة سنين. لقد خُطط في اطار خطط محفوظة اكاديمية، وعسكرية وسياسية، وطُرح قبل مباحثات كامب ديفيد 2000: ستتنازل اسرائيل عن أحياء ومناطق عربية كثيرة من شرقي القدس، وتنقلها الى السلطة الفلسطينية. بمقابلة ذلك ستُضم الى المدينة كتل الاستيطان اليهودية في الشرق، والجنوب والشمال، مثل كتلة معاليه ادوميم، وكتلة جفعات زئيف وجزء من غوش عصيون. وفي البلدة القديمة وما حولها ستنشأ سلطة خاصة ـ دينية، وسياسية ودولية.

يشير مؤيدو الخطة الى الربح الذي تحمله: تحسين كبير في الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب في المدينة، واعتراف دولي بالقدس الغربية وبالأحياء اليهودية الكبيرة التي أُقيمت في شرقي المدينة بعد حرب الايام الستة، كعاصمة لدولة اسرائيل. أما معارضو الخطة فيشيرون الى سلسلة الخسائر: خطر أمني على سكان القدس، وانشاء فوضى في المدينة التي تعمل اليوم كنسيج بلدي واحد، التنازل عن السيادة الاسرائيلية في المدينة الموحدة وعلامة سؤال على استمرار السيطرة في البلدة القديمة، وعلى الحائط الغربي والحرم القدسي.

اقترب البرنامجان الحزبيان لكديما والعمل في هذه الانتخابات من برنامج ميرتس، التي تتحدث منذ عشر سنين بتقسيم المدينة في عاصمتين. أمس جرى التعبير عن ذلك. قال عتنيئيل شنلر من كديما إن حزبه يفصل الآن بين المدينة التاريخية ـ القدس القديمة والأحياء التي تجاورها، وبين الأحياء العربية الكثيرة البعيدة من النواة التراثية، «التي لم تكن قط جزءا من القدس. البلدة القديمة، وجبل المشارف، وجبل الزيتون، ومدينة داود، والشيخ جراح ستبقى في أيدينا، لكن كفر عقب، والرام، وشعفاط، وحزما، والزعيم، والطور، وأبوديس ـ ليست جزءا من القدس التاريخية، وفي المستقبل عندما تُنشأ الدولة الفلسطينية ستصبح عاصمتها». قال شنلر إن كديما يرى «الفصل والتفريق بيننا وبين الفلسطينيين الذين لا يعيشون في وسط القدس». ومع ذلك، رفض شنلر تنازلات في البلدة القديمة وفي الاماكن المقدسة لليهود.

عرضت كوليت أفيطال باسم العمل موقفا يشابه ذلك تقريبا: «نحن نتحدث عن التقسيم لكننا لا نفعل ذلك صراحة. الواقع هو أن المدينة مقسمة وليس بيريس هو الذي قسّمها. يوجد حلم ويوجد واقع. نحن لا نتخلى عن الحرم القدسي، وعن الاماكن المقدسة لليهود، على خلاف كامب ديفيد، لكننا بصراحة مستعدون للتنازل عن أحياء عربية كثيرة في شرقي القدس». كان ران كوهين من ميرتس آخر ناطقي الجانب «المُقسِّم» في النقاش، وذكر أن ميرتس أيدت التقسيم وعاصمتين للشعبين، منذ زمن.

رفض رئيس الكنيست، رؤوبين ريفلين، افتراض الصحافي نتسان حبن، مدير النقاش، وكأن من يتمسك بسلامة القدس يكشف عن موقف قديم عتيق. «ما زلتُ أتمسك بالكتاب المقدس «القديم»، وأتمسك بالحلم، وأؤمن بأنه يمكن التغلب على الديمغرافية في القدس، وأنه يجب النضال وعدم الاستسلام». التقسيم، كما قال ريفلين، سيؤبد النزاع فقط ولن يحله. هاجم ريفلين اولمرت، الذي أدار في الماضي حملة «بيريس سيُقسم القدس»، والآن «هو مستعد للتقسيم في القدس». تحدث عضو الكنيست تسفي هندل من المفدال عن العلاقة بين اعادة التأهيل الجمعي للاجئين، «الذين تحتفظ بهم الدول العربية كورقة مساومة»، وبين مكانتنا في القدس. بحسب قوله، «في اللحظة التي تُحل فيها مشكلة اللاجئين، سيقل ضغطنا ايضا في موضوع القدس».

ذكر عضو الكنيست اسحق كوهين من شاس «أننا نسيطر في القدس، لا بالقوة، بل بالحق». لم يصل اسرائيل حسون، نائب رئيس «الشاباك» فيما مضى، وهو اليوم من المسؤولين الكبار في «اسرائيل بيتنا» وكان من المفروض أن يشارك في النقاش. حسون، المعدود في الفريق الاسرائيلي في محادثات كامب ديفيد 2000، دهش لحينه لحقيقة أن الوفد وافق على التنازل عن جزء من السيادة في الحرم القدسي، بل رفض أن يترجم اقوال وزير الخارجية فيما مضى شلومو بن عامي في هذه المسألة. لقد أعلم ايهود باراك آنذاك، باعتزاله النقاشات. باراك، كما نشر، أقنعه بأن ليس الحديث عن اقتراح اسرائيلي جدي بل عن حيلة ذهنية ولعبة افتراضية أعدها بن عامي بالتشاور مع باراك. والهدف، كما أوضح براك لحسون، كان أن يُبرهن على أن الفلسطينيين لا يملكون أي قدرة على جعل مواقفهم مرنة في هذه القضية الأساسية، ولهذا لا ينبغي الاستمرار في الحديث اليهم. أمس الاول ايضا كانت اللعبة افتراضية. ليست السلطة مستعدة الى أن تأخذ اليوم حتى بخطة التقسيم المحدّثة لكديما والعمل، وهما الحزبان اللذان سيشكلان الحكومة على حسب استطلاعات الرأي.

نداف شرغاي
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/23

كما برهنت قضيتا الجدار وفك الارتباط

المواطنون في اسرائيل ينتخبون كديما وامثاله رغم فشلهم

■ بالرغم من ان مواطني اسرائيل يشعرون خلال الاشهر السبعة الاخيرة وبصورة مؤلمة بفشل فك الارتباط الا ان اغلبيتهم سينتخبون حزب كديما والاحزاب الاخرى التي تؤيد نظرية الاقتلاع الخاطئة للمستوطنين وبذلك يبرهنون عن أنهم ناخبون غير منطقيين لا يستخلصون العبر وغير مستعدين للاعتراف بالاخطاء.

كديما حزب الفصل والطرد وفك الارتباط سيشكل الحكومة القادمة على ما يبدو رغم أن المسؤولية عما يحدث في غزة ما زالت ملقاة على عاتق اسرائيل. وان كانت عسقلان في السابق خارج نطاق صواريخ القسام فان التخلي عن التجمعات الشمالية في غزة قد ادخل المنطقة الصناعية لهذه المدينة في مدى الصواريخ. كما ان «الفجر الجديد» لم يشرق على مواطني الجنوب والنقب الغربي كما وعدنا اولمرت.

المنطقة ـ لا تعرف بالمرة ان «بداية عهد جديد كبير» قد حدثت ـ خلال الاشهر السبعة منذ بداية الاقتلاع (خطاب اولمرت وليس شمعون بيريس في حزيران (يونيو) 2005 في نيويورك) على العكس: في هذا العهد الجديد خصصت مليارات الشواكل لتعزيز حماية التجمعات السكانية المعرضة للهجمات في ظل العهد الجديد. كما أن هذا العهد نسي الوصول لمنطقة الحدود الطويلة مع مصر التي بدأت اسرائيل بمد جدار على طولها (بتكلفة مئات الملايين ايضا) لمنع تهريب الاسلحة والتي يقوم الفلسطينيون بتهريبها لاسرائيل ومنها للضفة الغربية بواسطة البدو.

عهد اولمرت وشارون الجديد يتكشف في ظل انتصار حماس بعدما اعتبره الفلسطينيون خنوعا اسرائيليا للارهاب. وكل ذلك من دون أن نذكر العهد الجديد الذي اشرق على المُرحلين الذين اصبح نصفهم عاطلا عن العمل والكثيرون يعانون من مشاكل سيكولوجية والبيروقراطية ما زالت تسحقهم رغم الانتقادات الجماهيرية الكثيرة.

وربما في فك الارتباط ننتقل الى نجاح الجدار الفاصل: ضبط السيارة المفخخة بالامس الاول مع ركابها العشرة الموجودين في اسرائيل بصورة غير قانونية برهن عن نجاح هذا الجدار. والان لا احد يعرف عدد المخربين المجمدين الذين يتواجدون داخل اسرائيل بصفة الباحثين عن العمل ومصدر الرزق.

مثل هذه النتائج كانت كافية في دولة طبيعية اخرى لشطب حزب كديما (خاصة من دون الاب الاسطوري المؤسس) عن الخارطة السياسية. الا ان اسرائيل استثناء وكلما ازداد الفشل واطلقت الصواريخ يوميا لتذكير المواطن بمدى خطئه الذي ارتكبه عندما ايد الخطوات التي تسببت في ذلك، ازداد الدعم للاحزاب الفاشلة والمضللة.

ليست هذه اول مرة يعبر فيها الناخب عن دعمه لحكومة فاشلة بصورة صارخة. هذا ما حدث مع حكومة المعراخ بعد حرب الغفران وذلك يعود على ما يبدو لحاجة هذا الجمهور لفترة زمنية حتى يستعيد توازنه النفسي ويعترف بالخطأ.

من الصعب على الناس ان تسلم بالاخطاء التاريخية لاسباب منطقية واليوم ايضا كما يحدث بعد حرب الغفران يقف الناخبون ـ حتى وان لم يشعروا بذلك بعد ـ على عشية فترة انتقالية سيكون عليه فيها ان يختار مستقبل الدولة وبصورة اكثر جدية مما سيفعله في الاسبوع القادم.

وان واصل الجمهور التنكر للواقع وتأجيل النهاية ـ فستقوم ايران وحماس وحزب الله والجهاد العالمي والقاعدة بتقريبها ولكنها ستكون في هذه الحالة صعبة ومؤلمة وكثيرة الضحايا.

فقط عندما تقوم مطارق الواقع بقرع رؤوسنا سنسأل انفسنا: كيف وقعنا اسرى الوهم وعندها نأمل ان تكون لدى كديما وامثالها اجابات شجاعة على التحديات حتى يقودوا الشعب نحو فجر جديد فعلا.

يسرائيل هرئيل
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/23

مراهنة اولمرت على فرض حدود أمنية وفي نفس الوقت قانونية غير قابلة للتطبيق سواء فلسطينيا أم دوليا والتجربة اكبر برهان

■ عشية الحسم المتوقع بشأن مستقبل السيطرة الاسرائيلية على الضفة الغربية خرجت مجموعة من الشخصيات اليمينية الأمنية بمبادرة لفرض «حدود قابلة للدفاع» لدولة اسرائيل. نقطة انطلاق هؤلاء الاشخاص وعلى رأسهم رئيس هيئة الاركان السابق موشيه يعلون والسفير السابق في الامم المتحدة دوري غولد، هي أن الانسحاب الى حدود 1967 سيضع اسرائيل أمام تهديد وجودي. الدولة الصغيرة في هذه الحالة لن تستطيع حماية نفسها من الاجتياحات البرية وستجد صعوبة في مواجهة الصواريخ واحباط العمليات الارهابية وانسحابها سيشجع العدو على شن هجماته. لذلك يتوجب عليها، حسب وجهة نظرهم ان تواصل حشد الدعم الجماهيري والدولي لمواصلة السيطرة على ظهر الجبل. لا شك ان اسرائيل جديرة «بحدود قابلة للدفاع» الا ان لهذا «الدفاع» مغزى مزدوجا عسكريا وقانونيا. الفجوة القائمة بين المغزيين تجسد المعضلة السياسية التي تواجهها دولة اسرائيل ـ لا يكفي وجود الدبابات والمواقع العسكرية والمقاتلين اليوم للحفاظ على الحدود بل هناك حاجة ايضا لمحام جيد. اسرائيل تعلمت ذلك قبل عامين خلال مداولات محكمة لاهاي حول الجدار حيث مثلت فيه في قفص الاتهام ـ وعوقبت بقرار حاد يعترف بالخط الاخضر كخط حدودي. القضاة في لاهاي فضلوا الشرعية القانونية المتمثلة بخط الهدنة على الحاجة الامنية لبناء الجدار.

اسرائيل مضطرة الان لاتخاذ قرار حول الحماية التي تريدها في الضفة: هل هي عسكرية أم قانونية. ان اختارت قمم الجبال والسلاسل الصخرية التي توفر للجيش مواقع رقابة ومساحات واسعة للاستعداد والانتشار فستجد صعوبة في الحصول على دعم دولي. اما ان فضلت الانسحاب التام فربما تحصل على ردود فعل مشجعة وداعمة من الامم المتحدة الا أنها ستقرب العدد من مراكزها السكانية.

اختيار الخط الامني يبدو مسألة بديهية للوهلة الاولى الا ان التجربة تشير الى ان اسرائيل قد فضلت في كل المحكات الاعتراف الدولي وانسحبت حتى آخر ميلمتر. هذا حدث في سيناء والعربة (في اتفاق السلام مع الاردن) وفي لبنان وفي غزة ايضا. حتى ان الخط الحالي في الجولان الذي ليس بحدود معترف بها قد تحدد بالاتفاق مع سورية. كما أن «رسالة بوش» التي ارسلها لشارون واعترف فيها بـ«المراكز السكانية الاسرائيلية في المناطق» يقول ان الحدود النهائية ستحدد فقط من خلال الاتفاق مع الفلسطينيين. الان يقترح ايهود اولمرت ترسيم حدود دائمة في الضفة شرقي الخط الاخضر وصفعة للاسرة الدولية: اخلاء 70 الف مستوطن من منازلهم مقابل الاعتراف بأن «ارئيل هي اسرائيل» والموافقة على ربط معاليه ادوميم بالقدس. اولمرت يريد أن يحقق حماية عسكرية وحماية قانونية في آن واحد ويعتقد أنه سينجح في استغلال انتصار حماس وما تبقى من ولاية بوش لصالحه. اسرائيل ستحصل على الثناء والتقدير لتقليص رقعة تواجدها في المناطق الا ان خط الجدار الذي سيفرضه اولمرت لن يعتبر حدودا دولية معترفا بها. كما ان الخط الجديد في غزة لم يحصل على هذه المكانة بالرغم من العناق والثناء الذي حصل عليه شارون.

اولمرت يعرف بالتأكيد باعتباره رجل قانون مجربا ان الحدود السياسية تفرض بالاتفاق وليس بالقوة. هو يسعى الى ايجاد «نقطة ارخميدس» التي تحول وضع الاحتلال الحالي غير المقبول على الاسرة الدولية الى صراع حدودي توجد قبل غيره من النزاعات الكبيرة. تصريحاته تشير الى انه يريد تقليص الضغط الدولي على اسرائيل وتحسين مكانتها المتزعزعة في الاسرة الدولة. هو يأمل ان تتكرس السيطرة على عشر الضفة بما في ذلك شرقي القدس في الوعي الدولي كوضع دائم بينما يتقلص الاهتمام خلال ذلك بضائقة القدس – على الاقل الى ان يتغيروا ويصبحوا ناضجين للتسوية.

مراهنة اولمرت ليست بسيطة: وحتى ان نجح في بيع المستوطنات التي سيتم اخلاؤها مقابل الدعم الدولي من واشنطن ـ فقد يكتشف ان الفلسطينيين الغاضبين سيشوشون خطته.

الوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/3/23

صور الأسرى في سجن أريحا بالملابس الداخلية كانت تهدف الى الدفاع عن اليهود لا الى إذلال المعتقلين

■ المخرب الذي اعتقل في اللحظة الأخيرة ظهر يوم الثلاثاء على شارع القدس ـ تل ابيب، في طريقه الى عمل انتحاري، جاء ليذكرنا بأن الهجمة الارهابية الفلسطينية بعيدة عن أن تنقضي. من المؤكد أن المدافعين عن حقوق الانسان الفلسطيني سيقفزون من فورهم ويشكون من أن أفراد الشرطة جردوا 12 مسافرا في السيارة في ظهيرة اليوم على الشارع الرئيس، أمام نظر الجميع، وهم يبحثون عن المخرب المنتحر. فقد اشتكى جميلو النفوس عندنا قبل اسبوع من ذلك عندما بُثت صور الفلسطينيين بالملابس الداخلية، حينما أمرهم الجيش الاسرائيلي بالخروج من سجن أريحا. فقد اشتكى فورا محللون خبراء اسرائيليون من تلقاء أنفسهم، من أن صور العُري والتعري هذه «تُذل» الفلسطينيين كلهم.

وجود عُراتهم أفضل من وجود موتانا. فقد دلّت التجربة المرة على أن اسرائيليين قد قُتلوا على أيدي فلسطينيين كانوا يلبسون جيدا. هذه قصة «العُراة والموتى» بصيغة اسرائيلية. الإذلال هو إذلالنا، عندما نُقتل، مثل «قرود» و«خنازير»، كما يعط أئمة المتطرفين الفلسطينيين.

من المهم ايضا أن نرى سلطة حماس التي قامت في الضفة الغربية عارية. لا يشمئز ناطقو حماس من أية أكذوبة لتضليل الاسرائيليين ودول العالم. فقد غدا قادة المنظمة الدُهاة يُسمعون شعارات تُلمح الى الاعتدال. اختاروا القرآن وتركوا الموبرصة لليهود. انهم يعلمون كم يسهُل خداع لا العالم فقط بل اليهود ايضا، الذين جفت حلوقهم من دعوات السلام ما عدا واحدا هو شمعون بيريس.

لهذا، تدخل اسرائيل فترة هي الأكثر خطرا لذوي الذاكرة القصيرة، الذين سيحاولون بيعنا مرة اخرى رؤيا السلام لحكومة حماس التي لا يوجد فيها شيء من الحقيقة.

يجدر بالاسرائيليين الذين يحتاجون الى ذلك الخروج للتعلم من الرئيس جورج بوش، كيف يثبت بإزاء نُظم الارهاب وتهديدات الارهاب. على الرغم من الهجمات التي لا تنقطع في الداخل عليه وعلى ادارته ـ بسبب الحرب المستمرة في العراق ـ يُصمم الرئيس على سياسته العادلة، خُلقيا وتاريخيا، وأن يثبت في الحرب. في الولايات المتحدة ليست هذه هي القصة التي كانت عندنا، عندما نجح اليسار والعمل في إبعاد مناحيم بيغن واريئيل شارون ـ بسبب المعارضة التي انشأها شمعون بيريس وأصحابه للحرب في لبنان. إن الصحيح بالقياس الى الولايات المتحدة في محاربة الارهاب في افغانستان والعراق أكثر صحة بأضعاف مضاعفة بالقياس الى اسرائيل في محاربتها سلطة ارهاب حماس.

المخرب الذي نجح في الوصول هذا الاسبوع الى طريق القدس ـ تل ابيب الرئيس، وصل بعيدا جدا، مع كل الاحترام «للشاباك» وللشرطة.

مر عيد المساخر وانقضى. يمكن إزالة الأقنعة والأزياء التنكرية، والنظر بشجاعة ايضا الى جسمنا العاري لنُشخص سلفا كل علامة على مرض ولنحميه ـ وذلك في فترة يمكن بها الانقاذ حتى من سرطان الأمعاء الغليظة.

وهكذا سيستطيع الجسم الوطني اليهودي اعداد نفسه قبل للاختبار القادم، الذي قد يكون أخطر من كل ما عرفه الاسرائيليون الى الآن. يزداد ضيق اليهود عندما يعتقدون، متعجرفين ومُترفين، أنهم حكماء في العالم.

أوري دان
كاتب يميني
(معاريف) 2006/3/23

الاستطلاعات تتنبأ بأن تكون نسبة الذين لا يريدون المشاركة في التصويت تعادل ثلث عدد من لهم حق الاقتراع

■ هناك دول تُجبر مواطنيها على المشاركة في التصويت في الانتخابات، وتفرض عقوبات على المتهربين من التزاماتهم. هكذا يفعلون في بلجيكا، واستراليا، ولوكسمبرغ، وتركيا والبرازيل وغيرها من الدول. الالزام بالتصويت مبني على أساس أن المواصلة شريك في تحمل النتائج في ادارة الدولة، وأن من يتهرب من ذلك يُعامل وكأنه يتهرب من واجبه، مثله كمثل الذي لا يدفع الضريبة أو يتهرب من الخدمة العسكرية.

عندنا ليس الأمر كذلك، فالتصويت عبارة عن حق أعطته الدولة لمواطنيها، ولكن حتى قبل بضع سنوات ساد اعتقاد بأن هذا الحق يفرض على المواطن التزامه بالحكومة، ورأي الجمهور نظر الى المساواة بين الناس بعين سيئة. فالذهاب الى صناديق الاقتراع كقيمة واحساس احتفالي في اطار المشاركة بمراسم ديمقراطية، قد سُحقت خلال السنوات الماضية كما سُحقت مفاهيم وقيم اخرى معها. والآن، فان تقديرات القائمين على استطلاعات الرأي أن نسبة الذين سيشاركون في الانتخابات ستكون أقل بكثير مما عرفته الدولة حتى الآن، وأن هذه الاستطلاعات تتنبأ بأن تكون نسبة الذين لا يريدون المشاركة في التصويت تعادل ثلث عدد من لهم حق الاقتراع.

يُقدرون أن اسباب ذلك تعود الى نفور شرائح كبيرة من الجمهور من السياسة ومن النتائج التي تحددت سلفا في الصراع على الانتخابات قبل أن تُجرى. أصحاب حق الاقتراع اعتادوا التوجه الى صناديق الاقتراع عندما يكون مصير حسمها معتمدا على بعض المقاعد، وبذلك فان الصوت الواحد قد يحسم الأمر الى هنا أو هناك. وبما أن فوز حزب كديما قد حُسم منذ البداية، فان المواطن الثقيل الهمّة يستطيع تبرير كسله بأن تشكيل الائتلاف القادم لن يتغير بين ما اذا حقق الحزب الذي سيحسم الأمر فوزا بمقعد أقل أو أكثر. من الواضح أن هذا خطأ.

أولا، لأن الانتخابات في الأساس ليست مجرد التصويت لهذا الحزب أو ذاك، بل من اجل العملية الديمقراطية والتي تعتبر الفاشية بديلا عنها سواء بهذا الشكل أو غيره. ثانيا، لأنه لا يمكن بتاتا معرفة النتائج سلفا. ثالثا، لأن توازنات القوى في الحكومات الائتلافية والكنيست لها قيمتها، ولقوة الحزب الحاكم سيكون تأثير أساسي في قدرته على المناورة.

وفي هذه المرة، وتحديدا هذه المرة، فقد عُرف مدى الأهمية للمشاركة في الانتخابات وبطريقة غير مألوفة من قبل. فهذه الانتخابات ستكون بمثابة استفتاء شعبي لتأييد أو معارضة «خطة الانطواء»، التي سيتمكن مهندسوها من تحديد توجهاتها ومعالمها وتنفيذها، من رسم خط الحدود الدائمة للدولة. وهذه خطة مختلفة عما كان في غزة، واذا ما واصلت الحكومة التمسك بها فان سنوات عاصفة ستكون بانتظارنا: انفجارات من التمرد العنيف، ورفض فلسطيني صارم ونفقات باهظة من المشكوك به أن تُبقي لنا شيئا جيدا ومثمرا.

المؤيدون لهذا يرون أنه لا مفر من حسم هذه المسألة التاريخية، وكيفما كانت صعوبتها، ومعارضوها يدعون بأنها ستكون كارثة على الدولة، فهذه قضية يمكن للناخبين فقط أن يقولوا بأنها لا تعنيهم.

ولكي نُزيل كل شك: فان ايهود اولمرت يعني كل ما يقوله، فيوم أمس الاول، وخلال مقابلة له مع احدى قنوات التلفاز، شرح ذلك شرحا جيدا، وقال إن خطة «الانطواء» هي في نفسه وفي نفس حزبه، ووصفها بأنها «سبب الوجود» لحزب كديما، ومن اجلها انفصل اريئيل شارون عن الليكود، واليها سيسعى وريثه وخلفه. وحتى يُبين مدى التزامه قال بأنه لن يُشرك في حكومته حزبا يعارض خطة «الانطواء»، وبذلك، فاذا كان لأحد السياسيين رأي آخر فليبدأ ويخطط لنفسه مسارا جديدا. فلن يتقدم الليكود اليها (اذا حافظ نتنياهو على زعامته)، وحزب «اسرائيل بيتنا» وكل ما هو عن يمينهم، فالأمور واضحة جدا، والحسم بات جليا ومؤلما، فلا يحق لأحد التهرب منه.

يارون لندن
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/3/23

لمصلحة من يسيرون على أربع وأصحابهم

يجب ايجاد جهاز رقابة على تربية الكلاب في اسرائيل

■ كشفت صحيفة (يديعوت احرونوت) يوم أمس عن ظاهرة مثيرة، والتي تحدث، كما يُقال، في الساحة الخلفية في اسرائيل: صراع الكلاب. ويتضح من تقرير الصحيفة أن عددا من المناطق في الدولة تجري فيها «صراعات كلاب» التي أُدخلت في معظمها الى اماكن تجمع الكلاب، «تجمع الحيوانات»، وذلك في أعقاب صدور القانون الجديد الذي يمنع تربية أنواع خطيرة من الكلاب. وبسبب فقدان الرقابة، فان هذه الكلاب «أوجدت» متهربين من القانون أخذوا يستخدمونها على نحو آخر.

لقد سبق وجرى الحديث لاول مرة عن «صراع الكلاب» في اسرائيل قبل نحو عشر سنين، وذلك عندما برزت للنور اولى مواطن هذه العادة في بؤر اجرامية معروفة في ضواحي تل ابيب. في تلك الايام استخدم اولئك المخالفون للقانون بعض الكلاب التي اختاروها اعتباطا ومن كل ما حصلوا عليه. ومنذ ذلك الوقت حدث في هذا المجال السيء والبعيد عن أنظار ورقابة الشرطة والجمهور، ولكن تطوير ذلك هو ما يقلق، فقد عمل هؤلاء المخالفون للقانون على تطوير أنواع من الكلاب، بل أنواع أدنى من المعقول من التي وصفوها بـ«لها مستقبل» و «تُحب القتال». والكلاب «المحبة للقتال» تُربى بوسائل خاصة بحيث تتحول الى أنواع مذعورة في حياتها مُحبة وشرهة للدماء.

وعلى عكس اوروبا، حيث أن معاملة الحيوانات بصورة عامة، والحيوانات البيتية الأليفة على نحو خاص، توجهها القوانين وتحافظ عليها بشدة ووفق معرفة الجمهور ورغبته، فان طرقا عنيفة اجرامية في هذا المجال تطورت في اسرائيل كما هي في عدد من الدول الضعيفة التي تُصنف على أنها «أقل تحضرا» وأكثر عنفا التي تستخدم الكلاب على نحو عنيف ولأغراض التسلية. ففي معظم الدول الاوروبية، تجد صعوبة كبيرة في الحصول على تصريح لتربية نوع من الكلاب يكون من سلالة فيها مشاكل مثل «روتويلر» وغيرها. وملاحقة تربيتها تسير وتُطبق بصرامة. في اسرائيل تم تشريع قانون يحظر تربية كلاب من أنواع عدائية، وذلك يطالب بـ«خصي» تلك الأنواع من الكلاب التي سبق وأن احتفظ بها البعض قبل صدور القانون، ولكن تنفيذ ذلك يسير بتهاون.

ويتضح الآن مدى صدق بعض الناس، حيث قرروا بارادتهم التخلي عن كلابهم التي وصفتها الجهات المختصة على أنها «كلاب خطيرة» وقاموا بتسليمها طوعا للاحتفاظ بها في مكان تجميعها الرسمي، ومن هناك أخذت هذه الكلاب وتحولت الى حيوانات جائعة، مُهانة ومُدربة على العداء والصراع والقتل، وحين أصبحت بهذه الحالة باتت خطرة على الجمهور وقاتلة لكل شخص تدفع به الصدفة الى حيث توجد.

الاسلوب الوحيد الذي يمكن بواسطته السيطرة على اتساع هذه الظاهرة المفزعة، أن يتم في المرحلة الاولى تنفيذ القانون بطريقة جدية وفورية، بما في ذلك اجراء عمليات اقتحام غير متوقعة الى البؤر التي تجري فيها «صراعات الكلاب» التي تعرفها الشرطة. وفي المرحلة الثانية يجب ايجاد جهاز رقابة على تربية الكلاب في اسرائيل وذلك لمصلحة من يسيرون على أربع وأصحابهم.

أسرة التحرير
(هآرتس) 2006/3/23